تاريخ السماح بالتداول: 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
(سُمِح بتداول هذه الوثيقة خلال اجتماع المجلس بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)

IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

مجلس المحافظين

GOV/INF/2024/13
18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي 5(و) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2024/60 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

الدفع النووي البحري: البرازيل

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير المقدم من المدير العام ضمانات الوكالة فيما يتعلق ببرنامج الدفع النووي البحري للبرازيل. ويقدِّم التقرير معلومات محدَّثة عن المستجدات منذ صدور التقرير السابق المقدَّم من المدير العام في أيار/مايو 2023.[1]

باء- الخلفية

2- في كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغت البرازيل الوكالة بقرارها استهلال مناقشات مع الوكالة بشأن وضع ترتيب يكفل إجراءات خاصة لاستخدام مواد نووية خاضعة للضمانات في الدفع النووي وفي تشغيل غواصات ونماذج أولية، وفقاً للمادة 13 من الاتفاق المعقود بين جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية والوكالة (اتفاق الضمانات الرباعي).[2]

---

[1] الوثيقة GOV/INF/2023/11، 31 أيار/مايو 2023.

[2] يرد مستنسخاً في الوثيقة INFCIRC/435.

3- وتنص المادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي على أنَّه إذا اعتزمت دولة طرف أن تمارس حريتها في استخدام مواد نووية[3] يلزم إخضاعها للضمانات بموجب اتفاق الضمانات الرباعي في تسيير أو تشغيل أي مركبة نووياً، بما في ذلك الغواصات والنماذج الأولية، أو في أنشطة نووية أخرى مماثلة غير محرمة حسب الاتفاق بين الدول الطرف والوكالة، تنطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ج) من المادة 13.

4- وذكرت البرازيل أنَّه، وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في المادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي، فإنَّ "استخدام المواد النووية لأغراض الدفع النووي للغواصات والنماذج الأولية لن يتعارض مع أي تعهد من البرازيل بموجب الاتفاقات المعقودة سابقًا مع الوكالة بشأن الضمانات" وأنَّه "خلال فترة تطبيق الإجراءات الخاصة، لن تُستخدم المواد النووية من أجل إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى". وذكرت أيضاً أن البحرية البرازيلية قد طوَّرت تكنولوجيات محلية لدورة الوقود النووي وتعمل على تصميم غواصة ذات تسليح تقليدي تعمل بالطاقة النووية؛ وأن محطة الدفع النووي الخاصة بها يجري أيضاً تطويرها بجهود محلية، وأن الوقود النووي الخاص بالمفاعل سوف يُنتج في المرافق النووية البرازيلية، وكل ذلك خاضع لضمانات الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية (الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية).

5- وعملاً بالمادة 40 من اتفاق الضمانات الرباعي والمادة 3-1-2 من الترتيبات الفرعية الخاصة بذلك الاتفاق (الجزء العام)، أبلغت البرازيل الوكالة بأن الهيئة البحرية للأمان النووي والجودة أصدرت، وفقاً للجدول الزمني لبرنامج الغواصات العاملة بالطاقة النووية، ترخيصاً جزئياً للتشييد.

6- وتهدف الوكالة إلى أن تضمن أن تظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الرباعي وأن تستخلص استنتاجاً موثوقاً وقائماً على أسس سليمة بأن المواد النووية التي ستخضع لترتيب الإجراءات الخاصة عملا بالمادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي لن تُحرَّف للاستخدام في أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.[4،5]

7- وفي 25 أيار/مايو 2022، قدَّمت البرازيل إلى الوكالة وثيقة فيها "اقتراح بإجراءات خاصة لتطبيق الضمانات على المواد النووية المقرر استخدامها في النماذج الأولية للدفع البحري وفي الغواصات ذات التسليح التقليدي العاملة بالطاقة النووية" وفقاً لأحكام المادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي. وفي 26 أيار/مايو 2022، استُهلت المناقشات الأولية بين البرازيل والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية والوكالة. وخلال هذه المناقشات، قدَّمت البرازيل للوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية معلومات عامة عن تشغيل الغواصات النووية، والمرافق المشمولة بالبرنامج، وما تعتبره البرازيل من "التكنولوجيات والمعلومات السرية والحساسة". وفي ضوء هذه الاعتبارات، أشارت البرازيل إلى المرافق التي سينطوي عليها تطوير الدفع النووي البحري، بما في ذلك النموذج الأولي البري للمفاعل (المفاعل النموذجي البري) والغواصة، وعرضت وجهة نظرها بشأن طريقة تطبيق الضمانات بموجب اتفاق الضمانات الرباعي في إطار ترتيب الإجراءات الخاصة. وأكدت الوكالة مجدداً، من بين جملة أمور، التزامها بحماية المعارف السرية ذات الصلة، وفق مقتضيات اتفاق الضمانات الرباعي ونظام الوكالة لحماية المعلومات السرية المتصلة بالضمانات.

---

[3] "المواد النووية" يُقصد بها أي مادة مصدرية أو أي مادة انشطارية خاصة وفقاً للتعريفين الواردين في المادة العشرين من النظام الأساسي (...). انظر الفقرة الفرعية (س) من الفقرة 2 من المادة 98 من الوثيقة INFCIRC/435.

[4] الفقرة (أ) من المادة 2 من الوثيقة INFCIRC/435 (اتفاق الضمانات الرباعي).

[5] الفقرة الفرعية '2' من الفقرة (أ) من المادة 13 من الوثيقة INFCIRC/435 (اتفاق الضمانات الرباعي).

8- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، عقدت الوكالة اجتماعين مع البرازيل والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية. وخلال الاجتماع الأول، قامت الوكالة، بناء على دعوة من البرازيل، بزيارة إلى المرافق ذات الصلة. وخلال الاجتماع الثاني، قدمت الوكالة اقتراحاً مفاهيمياً بتدابير للضمانات بغية النظر فيها في إطار المناقشات حول ترتيب الإجراءات الخاصة في سياق المادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي. وصيغ اقتراح الوكالة خصيصاً بحيث يراعي حماية المعلومات الحساسة مع تقديم ضمانات بعدم تحريف المواد النووية المستخدمة في الدفع النووي أو في تشغيل النموذج الأولي للمفاعل.

9- وفي أيار/مايو 2023، تلقت الوكالة من البرازيل، عن طريق الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية، معلومات أولية تتعلق بالمرافق المخطط لها في إطار برنامج الدفع النووي البحري، وفقا لما تقتضيه المادة 40 من اتفاق الضمانات الرباعي والترتيبات الفرعية الخاصة بذلك الاتفاق (الجزء العام).

جيم- التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق

جيم-1- التفاعلات بين الوكالة والبرازيل والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية

10- منذ صدور التقرير السابق المقدم من المدير العام في أيار/مايو 2023، عقدت الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية والبرازيل أربعة اجتماعات في البرازيل وفيينا لمواصلة المناقشات التقنية بشأن تدابير الضمانات الممكن تطبيقها على المفاعل النموذجي البري، وبشأن كيفية حماية التكنولوجيا والمعلومات السرية والحساسة أثناء تطبيق تلك التدابير. واقترحت الوكالة أيضا تدابير تقنية ممكنة لحماية المعلومات السرية المتصلة بالوقود الذي سيستخدم في المفاعل النموذجي البري وفي الغواصات.

11- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت الوكالة حلقة عمل بشأن مفهوم "إدراج الضمانات حسب التصميم" في البرازيل لفائدة الرقابيين ومصممي المرافق والمشغلين البرازيليين. وسلطت الوكالة الضوء على أهمية أخذ الضمانات في الحسبان عند تصميم المرافق المشمولة ببرنامج الدفع النووي البحري البرازيلي.

12- وفي أيلول/سبتمبر 2024، استجابت البرازيل لطلبات من الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية بتقديم معلومات محدثة عن تصميم المفاعل النموذجي البري. وهذه المعلومات ضرورية حتى تتمكن الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية من وضع نهج الضمانات الخاص بالمرفق.

13- وواصلت الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية الاضطلاع بعملية التحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل النموذجي البري. ومع تقدم أعمال التشييد ومن أجل حماية المعلومات الحساسة، وضعت الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية والبرازيل إجراءً للتحقق من المعلومات التصميمية، وخضع هذا الإجراء للاختبار خلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية التي أُجريت في المرفق في أيلول/سبتمبر 2024.

جيم-2- معلومات أخرى ذات صلة

14- في 27 آذار/مارس 2024، جاء في مصادر متاحة للعموم، صدرت في سياق زيارة الرئيس الفرنسي إلى البرازيل، أن فرنسا ستواصل مساعدة البرازيل في تطوير غواصاتها التي تعمل بالطاقة النووية، دون الإعلان عن أي مساعدة محددة للبرازيل. وفي رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2024، طلبت الوكالة من فرنسا أن تزودها بأي معلومات ذات صلة، حسب الاقتضاء، في سياق التزامات الإبلاغ الواقعة على عاتق فرنسا بموجب بروتوكولها الإضافي.

15- وأوضحت فرنسا في ردها المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024 أن تعاونها مع البرازيل بشأن المكونات التقليدية للغواصات البرازيلية التي تعمل بالطاقة النووية بدأ في عام 2008. وذكرت فرنسا أيضاً أن أي جوانب من هذا التعاون تتصل بالتزامات فرنسا القانونية ستظل تُبلغ إلى الوكالة في الإعلانات المقدمة من فرنسا بمقتضى بروتوكولها الإضافي.

دال- ملخص

16- منذ أيار/مايو 2022، انخرطت الوكالة مع البرازيل والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية في مناقشات تقنية بشأن وضع ترتيب لإجراءات خاصة عملاً بالمادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي. وسيستمر إجراء المشاورات التقنية في المستقبل المنظور.

17- وزودت البرازيل الوكالة بمعلومات محدثة عن تصميم المفاعل النموذجي البري وتمكنت الوكالة من إجراء عمليات للتحقق من المعلومات التصميمية في ذلك المرفق. وستجري الوكالة مزيداً من أنشطة التحقق في ذلك المرفق كلما وحيثما اقتضت الحال.

18- وواصلت الوكالة والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية والبرازيل المناقشات بشأن الجوانب التقنية لوضع ترتيب لإجراءات خاصة عملا بالمادة 13 من اتفاق الضمانات الرباعي، وبشأن سبل تيسير أنشطة التحقق الممكنة فيما يتعلق ببرنامج الدفع النووي البحري البرازيلي. وسيتواصل إجراء المناقشات التقنية المستفيضة بُغية وضع الترتيب المطلوب. وبمجرد وضع الترتيب في صيغته النهائية، سيُحيله المدير العام إلى مجلس المحافظين لاتخاذ الإجراء المناسب.

19- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير في هذا الصدد حسب الاقتضاء.